المبحث الخامس:
تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة

مجئ عبد الله جول إلي قلب القلعة العلمانية ليحتل المكان الذي تبوأه من قبله " كمال أتاتورك " مؤسس الجمهورية الأولي يضرب لنا الأمثال، فالجمهورية الأولي كانت ضد مجتمعها تبنت العلمانية كعقيدة ثيوقراطية لا تعرف التعدد وترفض الدين الإسلامي وتوقن أن التقدم هو عند الغرب، ولذا فكل التماثيل المنصوبة لأتاتورك في العاصمة السياسية للبلاد " أنقرة " أو العاصمة الثقافية " اسطنبول " تشير ناحية الغرب، الجمهورية الأولي التي أسسها " أتاتورك " جاءت علي أسنة العنف والقسر استناداً إلي ثقافة دولتية لا تعرف الرحمة، وكانت نموذجاً لدولة من بنات أفكار مؤسسها ولم يكن لها وجود في أرض الواقع، إذ ظل المجتمع مغاضباً لها رافضاً لمنهجها وأسلوبها الفوقي الحاد الذي أسس لقطيعة روحية ومعرفية مع التراث السابق للجمهورية، فحتي موت مؤسس الجمهورية الأولي عام 1938م عرف الدستور الذي وضعه عام 1924م أكثر من عشر تعديلات دستورية كلها كانت تسعي لإلغاء أي تعبير عن الإسلام في البني القانونية أو السياسية أو الاجتماعية للدولة بما في ذلك طبعاً الإشارة إلي أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ولم يوضع نص علمانية الدولة في الدستور إلا عام 1937 م، ومثل " عصمت إينونو " خليفة " الباش معلم " كما كان يطلق علي " أتاتورك " استمراراً لتقاليد الجمهورية العلمانية التي أصبحت العلمانية فيها أيديولوجية فاشية متعصبة، جعلت من " مصطفي كمال " الرجل الصنم، وتحت الضغوط الاجتماعية والخارجية معاً اضطر " إينونو " إلي أن يقبل بالتعددية الحزبية وظهر " الحزب الديموقراطي "

الذي قاده " عدنان مندريس " عام 1946 وبذلك انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد إلي نظام التعددية الحزبية، وفي انتخابات عام 1950 اكتسح الحزب الديموقراطي الانتخابات النيابية وتسيد المشهد السياسي حتي انقلاب عام 1960م، وهو الانقلاب الذي عمد التدخل العسكري في الحياة السياسية التركية.

وفي الواقع فإن الديموقراطية التركية كما أسس تقاليدها العسكر والبيروقراطية المدنية - وكما يقول " ميتن هيبر وجاكوب لاندو " في كتابهما المهم عن " الأحزاب السياسية والديموقراطية في تركيا " - كانت تعبيراً عن القطاع الرأسي في الدولة ولم تتسع لتشمل القطاع الأفقي الذي يعبر عن المجتمع، فالنخبة البيروقراطية التي ورثت الكمالية ابتدعت ما أطلقت عليه " عقلنة الديموقراطية " واعتبرت أن الساسة الذين حاولوا ممارسة الديموقراطية فعلا هددوا مصالح الدولة ومن ثم لا بد من استبدالهم بساسة يتمتعون بالمسئولية والإحساس ومستعدين للاستجابة لديموقراطية معقلنة هي تعبير عن جدل النخبة لتحديد السياسة الأفضل وليس للتوفيق بين الرؤي والمصالح المختلفة.

ومهندسو النظام السياسي التركي كما أرسته تقاليد الجمهورية الكمالية جعلوه يرتكز علي ركيزتين أولهما: الجيش الذي مثل دائماً روح الدولة التركية فهو الذي استعاد لها استقلالها، ثم النظام الحزبي الذي تأسس ليكون حزبين كبيرين أحدهما يمثل اليمين التقليدي والثاني يمثل اليسار التقليدي، ومع انقلاب عام 1971 وعام 1980 اكتسب الجيش والبيروقراطية الدولتية صلاحيات واسعة جعلت النظام الحزبي والمؤسسات المعبرة عن الجماهير والمجتمع رهينة لرضاهما.

الجمهورية الثانية كما تعرف في الجدالات السياسية التركية تنتمي

لمن أرسي تقاليدها وهو " طورجوت أوزال " الذي أسس حزب " الوطن الأم " عام 1983 وحمل برنامجاً اقتصادياً متكاملا حرر به الاقتصاد التركي من هيمنة الدولة والقطاع العام وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تركيا لتصبح قوة اقتصادية إقليمية، لقد كانت رؤية " أوزال " الثاقبة لاستعادة الوجه المدني للدولة التركية لا تعتمد علي اجراءات سياسية فقط بل علي إدخال المجتمع في دورة حياة اقتصادية ليبرالية علي النمط الغربي بحيث يستحيل تلقائياً تدخل الجيش، وكان " أوزال " يعتبر نفسه المؤسس الثاني للدولة التركية، وهو أول مسئول رسمي تركي يدعو علانية إلي انتقاد الكمالية وطرح العلمانية علي بساط البحث ونقدها طالما أن قطاعاً من الشعب يرفضها، وكان أول رئيس جمهورية تركي يثابر علنا وبصورة منتظمة علي أداء الفروض الدينية وزيارة أضرحة الأولياء وأدي فريضة الحج وانتعشت في عهده موجة التدين وبروز الطرق الصوفية، وهو من وصف الدولة التركية بأنها علمانية وإسلامية وديموقراطية، وقال ماذا لو انتهكنا الدستور ولو لمرة واحدة؟ والعديد من الأفكار التي يحملها اليوم مؤسسو الجمهورية الثالثة " جول وأردوغان والذين معهم " مثل ضرورة تغيير الدستور وانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب هي من بنات أفكار " أوزال " الذي يحظي باحترام كبير بين النخب الاقتصادية التركية عامة والإسلامية منها خاصة فهو من فتح لهم الباب واسعاً لتأسيس أكبر الشركات التركية التي عرفت باسم " رأس المال الأخضر "، وأوزال هو أول رئيس تركي يتحدي الجيش ويقيل رئيس الأركان واستخدم علي نطاق واسع علاقاته الدولية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب ليحجم سطوة الجيش وتدخله في الحياة العامة والسياسة.

أهم ما طرحته الجمهورية الثانية هو أن العلمانية الكمالية ليست مقدسة وأنها لم تعد صالحة للتعايش مع حقائق العصر الجديد وأن التطور الاجتماعي والثقافي في تركيا والعالم لم يعد يقبل بأيديولوجية جامدة متصلبة أصبحت في مقام العقيدة السياسية ومن ثم لا بد للبحث عن تأويل جديد للعلمانية يتجاوز التفسير الكمالي ويعطيها وجها إنسانيا يجعله تقبل بالتعددية والتسامح مع الآخرين المختلفين مع الكمالية خاصة الإسلاميين، ومن ثم لا بد من احترام اختيارهم وأخذ رغباتهم الدينية في الحسبان.

أما الجمهورية الثالثة التي تسجل بداية لعصر جديد في تركيا والتي يقودها حزب العدالة والتنمية (الآق بارتي " أو الحزب الأبيض - فإنها تمثل ثورة صامتة في البلاد حيث إننا أمام حزب يمثل قلب يمين الوسط التركي فهو يعبر عن تقاليد التعددية السياسية والاقتصادية والمسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء ولذا فإن التيار الاجتماعي الذي صوت لحزب العدالة والتنمية هو خليط من الإسلاميين والمحافظين في تقاليدهم وقيمهم والعلمانيين وأبناء الطبقة الوسطي والطلاب والشباب والمرأة وكذلك قطاع مهم من الفقراء، فقد حصل الحزب علي 47% من الأصوات في الانتخابات الأخيرة التي جرت يوم 22 يوليو محققا بذلك تقدما كبيراً مقارنة بنتائج الانتخابات الماضية التي جرت في نوفمبر 2002 م، ومثلت الإنجازات الاقتصادية التي حققها فريق حزب العدالة والتنمية المحفز الرئيسي لتصويت المواطن التركي له.

والحدث الأهم هو أن يعتلي سدة رئاسة الدولة " عبد الله جول " رفيق كفاح رئيس الوزراء التركي " طيب أردوغان " لتنسجم مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع معاً من أجل إنجاز المهام الملقاة علي عاتق مؤسسي

الجمهورية الثالثة ذوي الجذور الإسلامية والذين يسمون أنفسهم بأنهم " ديموقراطيون محافظون "، والديموقراطية المحافظة تعبر عن استحضار التقاليد العثمانية ذات الطابع المدني التي تغلب التوافق والوئام علي المواجهة والصراع، كما ترفض الاستقطاب والثنائيات التي تلغي الآخرين وتسعي لبناء حالة تنسجم فيها الحداثة والتراث والقيم الإنسانية والعقلانية.

والتحدي الأكبر الذي يواجهه مؤسسو الجمهورية الثالثة هو كيف تتحول الدولة التركية من " دولة عميقة " - أي دولة فيها جانب لا يمكن رؤيته أو معرفته يخترق النظام السياسي لصالح فئات معينة إلي " دولة طبيعية " يحكمها ويوجهها القانون وحده ولا شئ غيره، والدستور الذي يحكم البلاد والذي وضع عام 1982 هو محل سخط النخبة التركية لأن الجيش هو الذي وضعه متحالفاً مع حزب الشعب الكمالي، وقال عنه رئيس محكمة الاستئناف " سامي سلجوق " عام 1999 م " تركيا لا يمكن ويجب أن لا تدخل القرن الواحد والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته الصفر "، ومن ثم فإن مطلب تغيير الدستور هو علي سلم أولويات مؤسسي الجمهورية الثالثة، وهذا الدستور سيأخذ في حسبانه بالضرورة التوازن المدني - العسكري بما يسمح بتراجع تأثير العسكري علي المدني وهناك محاولات جرت في هذا السياق - لم تكتمل بعد - تمثلت في تغيير الدستور التركي بما جعل الغلبة في " مجلس الأمن القومي التركي " للمدنيين، كما سيأخذ في حسبانه المركب العلماني - الإسلامي، وكما يقول هاينتس كرامر في كتابه الهام " تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: " ليس الخيار الحقيقي بالنسبة للأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة علي مواجهة تحديات القرن الواحد

والعشرين خياراً بين كمالية علمانية من ناحية وإسلام سياسي أصولي من ناحية ثانية، فالخيار الحقيقي هو الخيار بين أسلوب قائم علي دولة أكثر تسلطاً في تنظيم مجتمع سريع التغير، يشكل فيه الإسلام عاملاً اجتماعياً يتعذر استئصاله من جهة وأسلوب قائم علي مجتمع مدني أكثر ديموقراطية في التعامل مع عملية التغيير من جهة ثانية ".

فتركيا الجديدة هي تلك التي تعتمد أسلوباً للإدارة ذات طابع مدني ديموقراطي يأخذ في حسبانه انتقال الإسلام من الهامش الذي وضعه فيه " أتاتورك " إلي القلب الذي فتح له طريقه " أوزال "، ولم تعد الكمالية ولا حزب الشعب الجمهوري أو اليسار الديموقراطي أصواتاً صالحة لعصر تجاوز الأيديولوجيات السياسية المغلقة.

فوز " عبد الله جول " برئاسة الجمهورية - " القلعة العلمانية " - وإلي جواره " رئيس الحكومة " طيب أردوغان " هو تعبير عما يمكن أن نصفه بالمصطلح العثماني " واقعة خيرية معاصرة " تجسر الفجوة التي أقامتها الكمالية العلمانية بين الدولة والمجتمع التركي وتفتح الباب واسعاً أمام آمال راودت الغالبية العظمي للأتراك وهي كيف تستعيد الدولة التركية ومؤسساتها السياسية والقانونية وظائفها وفعاليتها أمام تغول البيروقراطية العسكرية التي تتذرع دوماً بحماية العلمانية وتعرضها للخطر وهي ذريعة كانت مقبولة وممكنة في ظل الجمهورية الأولي أما في ظل الجمهورية الثالثة ذات الوجه المستند إلي إرادة الشعب واختياره من ناحية وإلي تمثل العقل التركي الكبير الذي يعرف كيف يصل إلي أهدافه بدون مواجهة واستفزاز فإن هناك آمال تتعاظم باستعادة دولة الخلافة لهويتها وتماسكها في الداخل و تأثيرها الإقليمي والدولي في وقت تتعاظم الحاجة إليه في الخارج.

* * *